فلسطين في الامم المتحدة : خطوة نضالية

منير شفيق

اثيرت تقولات كثيرة حول موضوع ادراج « قضية فلسطين » في جدول اعمال الدورة القادمة (دورة ٢٩ لعام ١٩٧٤) للجمعية العمومية في هيئة الامم المتحدة . وقد رأى البعض ان محاولة ادراج القضية ، في هذا الوقت ، يخدم مساعي التسوية وذلك عن طريق اخذ قرار من الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة يؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، ومن ثم يكون ذلك نقضا للفقرة الواردة في قرار مجلس الامن ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، التي تعتبر ان المسألة الفلسطينية تتلخص بايجاد حل عادل للاجئين . اي أن انتزاع قرار من الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة باعتبار الفلسطينيين شعبا متساوي الحقوق مع بقية الشعوب ، وله حق تقرير المصير ، وفقا لميثاق الامم المتحدة، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، يبطل تلقائيا الفقرة الوارد ذكرها من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . لان الجمعية العمومية لهيئة الامم سلطة أعلى من مجلس الامن .

ولكن ، اذا كان ادراج قضية فلسطين في الدورة القادمة للجمعية العمومية واتخاذ قرار يعتبر الفلسطينيين شعبا له حق تقرير المصير ، وليس مجرد كومة من اللاجئين ، يخدم مثل ذلك الغرض ، من بعض النواحي ، فهذا لا يعني ، بأي حال من الاحوال ، عدم رؤية الجوانب الاخرى الاهم من مسألة ادراج « قضية فلسطين » في الدورة القادمة .

سوف نلاحظ فورا مع استعراض تاريخ ادراج « قضية فلسطين » في دورات الجمعية العومية ان علية حذف هذا البند « قضية فلسطين » من جدول أعمال الجمعية العمومية جاء :

١ ــ نتيجة تآمر الامبريالية والكيان الصهيوني من أجل طمس القضية الفلسطينية وتحويلها الى قضية لاجئين اي استبدال أصل المسألة بأحد فروعها .

٢ ــ نتيجة التراجع الرسمي العربي الذي كان واقعا في ذلك الحين ، بمعظمه ، تحت تأثير النفوذ الامبريالي .

٣ ــ تمشيا مع ما كان يجري في البلاد العربية من أوائل الخمسينات حتى منتصف الستينات من عملية تغييب للشعب الفلسطيني عن تحمل مسؤولية قضيته وتحرير فلسطين .

ان موقف العدو الصهيوني من مسألة اعادة ادراج «قضيةفلسطين» الى جدول أعمال الجمعية العمومية ، يلقي ضوءا على خطورة هذه الخطوة بالنسبة للكيان الصهيوني ، لانها ستفتح من جديد ملف الاغتصاب الصهيوني لفلسطين من حيث أتى . بل يجب أن تفتح ملف هيئة الامم ومجلس الامن من جهة قراراتهما التي أجحفت بحق الشعب الفلسطيني ، وقضية فلسطين ، بمخالفة صريحة لميثاق هيئة الامم نفسها حيث اخذت هيئة الامم ومجلس الامن ــ وهذا ليس من حقهما ــ قرارات في عام ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨